

Distr.: General
27 December 2017
Arabic
Original: English



التقرير الثالث عشر للأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أوافيه بتقارير خطية عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات كل ستة أشهر، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على أن تتضمن تلك التقارير تقييماً لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة ٥ في المائة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير الثالث عشر التطورات التي استجذبت منذ صدور تقريره الثاني عشر (S/2017/549) في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

ثانياً - التطورات

٢ - يبلغ إجمالي التعويضات التي سددتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات حتى الآن ٤٧,٨ بليون دولار، وبذلك يبقى مبلغ يناهز ٤,٦ بلايين دولار يتعين دفعه للكويت لتسوية المطالبة الأخيرة المتبقية.

٣ - وكما أشرت في تقريرتي السابق وفي ضوء الظروف الأمنية البالغة الصعوبة في العراق والتحديات الميزانية غير العادية المرتبطة بما التي ظلت قائمة منذ اعتماد مجلس إدارة اللجنة قراره ٢٧٢ (٢٠١٤) و ٢٧٣ (٢٠١٥)، اتخذ المجلس القرار ٢٧٤ (٢٠١٦) الذي أجل به حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ التزامات الإيداع المفروضة على العراق بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ونتيجة للقرارات المذكورة، لم تقدم منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ أي دفعات تعويضية من أجل سداد التعويضات المتبقية. وفي ضوء هذه التأجيلات، ينظر مجلس الإدارة في خيارات مستقبلية لضمان سداد المبلغ المتبقي في حينه.

٤ - وفي الدورة الثالثة والثمانين لمجلس الإدارة المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اتخذ المجلس القرار ٢٧٥ (٢٠١٧) الذي دعا فيه حكومتي العراق والكويت أن تقدموا إلى المجلس خيارات من شأنها أن تكفل السداد النهائي للتعويضات بحلول نهاية عام ٢٠٢١، حتى ينظر فيها المجلس في جلسة استثنائية يعقدها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.



٥ - وفي الجلسة الاستثنائية، رحب مجلس الإدارة بتلقيه اقتراحاً باستئناف إيداع المبالغ في صندوق التعويضات بدءاً من عام ٢٠١٨، وهو اقتراح قدمته حكومة العراق وقبلته حكومة الكويت. واتخذ المجلس القرار ٢٧٦ (٢٠١٧) الذي ينص على إيداع نسبة ٠,٥ في المائة من عائدات النفط في الصندوق في عام ٢٠١٨، ونسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٩، ونسبة ٣ في المائة ابتداءً من عام ٢٠٢٠ إلى حين سداد التعويضات المستحقة بالكامل. واستناداً إلى أسعار النفط الحالية والتوقعات المتعلقة بالتصدير، من شأن ذلك أن يؤدي إلى دفع كامل المبلغ المقرر عن المطالبة المتبقية ومن ثم إنهاء ولاية اللجنة بحلول نهاية عام ٢٠٢١. وبهذا القرار، أكد المجلس أيضاً ضرورة استمرار عمل اللجنة بموجب الترتيبات القائمة حالياً، ما لم يقرر مجلس الإدارة خلاف ذلك.

٦ - وفي الختام، أود أن أنوه مع التقدير بالتزام حكومة العراق بالوفاء بما عليها من التزامات تتعلق بالتعويضات وأن أرحب باستئناف الإيداعات في صندوق التعويضات على النحو المرتقب اعتباراً من عام ٢٠١٨. وأود أيضاً أن أنوه مع الشكر بتأييد حكومة الكويت لعمليات التأجيل المتكررة على مدى السنوات الثلاث الماضية، وبدعمها لخفض النسبة المئوية لما يودع في الصندوق من عائدات اعتباراً من عام ٢٠١٨.